

لاتصالها، واستحمد إلى الخلائق بإجزالها، وثنى بالنَّدب إلى أمثالها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة جَعَلَ الإخلاصَ تأويلها وضمَّن القلوب موصولها، وأثار في التفكير معقولها، الممتنع من الأبصار رؤيته ومن الألسن صفته ومن الأوهام كيفيته)) (٣٤).

تنتقل السيدة الزهراء بعد ذلك إلى بيان الأصل الثاني من أصول الدين عند المسلمين، وهو النبوة، للمتلقي، وتوضح أسباب بعثة النبي (ﷺ) بالرسالة، إذ تقول: ((ابتعته الله إتماماً لأمره وعزيمةً على إمضاء حكمه وإنفاذاً لمقادير حتمه...)) (٣٥)، ثم تتحدث عن أهمية القرآن الكريم، ومنزلته السامية عند المسلمين (٣٦)، ثم تحدثت عن فلسفة العبادات وعلل الشرائع الإسلامية (٣٧)، وانتقلت إلى الكلام على حال الناس في العهد الجاهلي قبل بزوغ نور الدين الإسلامي وشعاع النبوة الخاتمة (٣٨)؛ لتقارن بين وضعهم قبل الإسلام، ووضعهم حينما اعتنقوا هذا الدين الذي نزلت تعاليمه على أبيها (ﷺ)، وهي بذلك تشير إلى الفضل الكبير للنبي العظيم وأثره الواضح في تربية هذه الأمة، وتغيير حالها من ضعف الجاهلية إلى قوة الإيمان، وفي ذلك تقول: ((وكنتم على شفا حفرة من النار، مُذَقَّةَ الشارب ونُهْزة الطامع وقبسة العجلان... فأُنقذكم الله تبارك وتعالى بمحمد (ﷺ) بعد اللتيَّا واللتِّي)) (٣٩).

إن التأمل في الخطبة يظهر لنا أن الزهراء (عليها السلام) لم تطلب حقها في فذك إلا في الجزء قبل الأخير منها، فقد قسّمتنا الخطبة في خمسة أخماس بحسب عدد

صفحاتها- ووجدنا أنها لم تذكر مسألة ارثها من أبيها (ﷺ)، وحقها في فذك إلا في الخامس الرابع من الخطبة، أي في الصفحة الرابعة، فهي - كما اشرنا سابقا- لم تبدأ بهذا الموضوع، في حين أن أفق توقع المتلقي كان ينسجم مع ابتدائها الخطبة بطلب الإرث إلا أنها كسرت أفق التوقع في تسلسل موضوعات الخطبة عند المتلقي، وبذلك حصلت المفاجأة والإدهاش عنده، وهذا ما أرادته منتجة النص، وما سعت إلى تحقيقه، وهنا ظهرت المسافة الجمالية بأجلى صورها، وظهر التعارض واضحاً بين ما قدّمه النص وما توقعه القارئ، بحسب تعبير هانز روبرت ياولس.

وهنا يبرز أمام البحث سؤال مفاده: هل ان هذا الكسر لأفق التوقع عند المتلقي، في تسلسل موضوعات الخطبة، كان يجري بقصدية واعية من الزهراء (عليها السلام)، أو جاء عفوَ الخاطر؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بد لنا أن نعلم أن هذه السيدة الجليلة هي ابنة البشير النذير الذي لا ينطق عن الهوى، هذا الرجل الذي نقل البشرية من مرحلة جاهلية ممقوتة مظلمة، إلى مرحلة ساد فيها الإسلام، وأثار بنوره الوهاج على الدنيا بأجمعها، ومن باب أولى أن تعرض هذه السيدة على مصير الإسلام والمسلمين، الذي كان ثمرة جهاد أبيها، لذلك لم تعتن بمسألة المطالبة بحقها، قدر عنايتها بنصح المسلمين، وتوجيههم الوجهة الصحيحة، التي أرادها الله تعالى، ورسوله

الكريم (ﷺ)، لذلك وجدناها في خطبتها لم تركز

على المطالبة بفدك في بدايتها ((بل انتهزت الفرصة لتفجّر للمسلمين عيون المعارف الإلهية وتكشف لهم محاسن الدين الإسلامي، وتبين لهم علل الشرائع والأحكام)) (٤٠)، ليكونوا أكثر تمسكاً بدينهم، وأكثر ثباتاً على إيمانهم، الذي بدأ يتزعزع بعد وفاة الرسول (ﷺ)، ولعلّ ردة كثير من الناس - بعد حدث وفاة النبي- عن الدين دافعا مهماً للسيدة الزهراء (عليها السلام) لأن تبدأ خطبتها وتستمر في إيراد المواضيع التي تحت الناس على الالتزام والثبات على ثوابت الإسلام، وبذلك يدلّ هذا الموقف على إثارة الزهراء (عليها السلام) مصلحة الدين ومصلحة الناس على مصلحتها الخاصة؛ حباً منها للإسلام والمسلمين.

ثالثاً: كسر أفق التوقع الأسلوبي:

يعدّ العدول عن الأصل في التراكيب اللغوية، والانزياح في النسيج الكتابي الأدبي من المنبهات الأسلوبية المهمة التي تسهم في إيقاظ وعي المتلقي، وشدّه إلى النص عبر كسر أفق التوقع عنده، وهذا بدوره يؤدي إلى تعميق تفاعله معه، وبذلك يكون عنصراً مفعلاً لدينامية النص، ومتلقياً إيجابياً لا يكتفي بالاستماع أو القراءة، بل يكون مشاركاً مع المنتج من أجل فهم أدق، ووعي أكثر، وتبعاً لذلك فإن هذا الأمر سيعمّق فهم المتلقي للنص؛ ذلك أنّ مقارنة جمالية التلقي للمعنى تنطلق منطقاً ((يجعل عملية الفهم بنية من بنيات العمل الأدبي نفسه، ليصبح الفهم هو عملية بناء المعنى وإنتاجه، وليس الكشف عنه أو الانتهاء إليه، وبذلك يعدّ المحصول اللساني مؤثراً

واحداً من مؤثرات الفهم لا بد من تغذيته بمراجعيات ذاتية قائمة على فعل الفهم من لدن المتلقي)) (٤١).

يتحقق كسر أفق التوقع الأسلوبي عبر بعض الظواهر التركيبية في اللغة، منها التقديم والتأخير، فأصل الكلام أن يكون المقدم مقدّمًا والمؤخر مؤخرًا، إلّا أنّ ثمة دواعٍ فكرية ومعنوية ونفسية تطرأ على منتج النص فتجعله يقدم مؤخرًا، ويؤخر مقدّمًا، وليس ذلك من أجل الترف أو تلوين الكلام وتزيينه أو تعدد صيغه (٤٢)، فضلاً عن عدم اعتبارية هذا الأمر، وهذا بدوره يشير إلى هدف وقصد اتخذته منتج النص ليفهم المتلقي والقارئ فحوى الرسالة التي يريد إبلاغها له، فالعدول عن صيغ الكلام التقليدية، والانزياح عنها إلى صيغ فيها نوع من المغايرة الأسلوبية، يشكّل واحداً من أهم المنبهات الأسلوبية التي تلفت نظر المتلقي، وتعمل على إيقاظ وعيه ومن ثم كسر أفق التوقع عنده، وجذب انتباهه، ليفهم النص فهماً أعمق، وينعم الناظر فيه، ثم يتساءل عن سبب هذا التقديم والتأخير والهدف المرجو منه (٤٣).

ومن الظواهر التركيبية التي يتحقق بواسطتها كسر أفق التوقع الأسلوبي عند المتلقي، ظاهرة الحذف، فهذه التقنية الأسلوبية تستدعي البحث والكشف عن الشيء المحذوف، ولعلّ هذا الكشف والاستجلاء مهمة يقوم بأدائها المتلقي، الأمر الذي يحدد القصد والغاية من الحذف، ولن تكون مشاركة المتلقي حاضرة في النص إلا إذا تعمّد منتج النص هذه التقنية؛ وذلك ليشغل ذهنه ويفعلها، ويدفعها نحو تقدير المحذوف، وليوقظ اهتمامه ويشركه في مجريات النص (٤٤)،

وهذا ما يهدف إليه كسر أفق التوقع الاسلوبي، الذي يعتمد إليه منتج النص بقصدية واعية.

إذا جئنا إلى خطبة السيدة الزهراء عليها السلام لنستكنه كسر أفق التوقع الأسلوبي فيها، فإننا سنجد أن هذا الامر ظهر بشكل واضح عبر تقنية التقديم والتأخير، في حين لم يظهر الحذف بكثرة في الخطبة، بل كان قليل الورد فيها، لذلك سوف تقتصر دراستنا على تقنية التقديم والتأخير، وأثرها المهم في كسر أفق التوقع عند المتلقي.

التقديم والتأخير في خطبة السيدة الزهراء (عليها السلام):
ثمة وظائف كثيرة للتقديم والتأخير، ومن هذه الوظائف، العناية والاهتمام، والاختصاص، والافتخار، والتفاؤل، والتشاؤم، وإفادة القصر، وإظهار التعظيم والتحقير، وتقوية الحكم وتوكيده، والتعجيل المسرّ والمساءة، والمناسبة، والسببية، والتعجب، والتدرج الزمني، والتشويق للمؤخر، ومراعاة الترتيب بحسب الأسبقية، والاستلذاذ، وعود الضمير على مذكور سابق (٤٥).

هناك صيغ كثيرة للتقديم في اللغة العربية، فقد يُقدّم الخبر على المبتدأ، ويقدم المفعول به، والجار والمجرور، والفاعل على الفعل، والحال، وخبر إن على اسمها، وخبر كان على اسمها... الخ، وعند إحصاء النصوص التي ورد فيها التقديم في خطبة السيدة الزهراء (عليها السلام) وجدنا أن بنية التقديم المهيمنة هي تقديم شبه الجملة (الجار والمجرور)، وسندرجها في نقاط كما يأتي:

١. تقديم الجار والمجرور على المفعول به:

قالت السيدة الزهراء (عليها السلام): ((تتربصون بنا الدوائر وتتوكفون الأخبار)) (٤٦)، فقد كسرت أفق التوقع عند المتلقي في هذا النص، إذ إن النسق الطبيعي غير المنزاح الذي كان يتوقعه المتلقي هو: تتربصون الدوائر بنا، إلا أنها عدلت عنه وقدمت الجار والمجرور (بنا)؛ لبيان أهمية الشيء المقدم.

في نص آخر تقول عليها السلام: ((فلما اختار الله لنبيه دار أنبيائه ومأوى أصفياه)) (٤٧)، وهنا يظهر كسر افق التوقع جليا عند المتلقي، إذ كان يتوقع أن تقول: فلما اختار الله دار أنبيائه لنبيه، وبذلك تأتي الجملة مرتبة من فعل وفاعل ومفعول به ثم تأتي بقية الكلمات، إلا انها انزاحت عن الترتيب التقليدي لها وقدمت الجار والمجرور المتصل بالضمير الهاء الذي وقع مضافا إليه مجرورا (لنبيه)؛ لتعظيم شأن النبي (ﷺ) وللعناية والاهتمام.

بدأت السيدة الزهراء (عليها السلام) خطبتها بحمد الله والثناء عليه، ثم انتقلت إلى الأصل الأول من أصول الدين عند المسلمين، وهو التوحيد، وبدأت بالتفصيل في هذا الموضوع المهم، إذ قالت: ((وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة جعل الإخلاص تأويلها وضمن القلوب موصولها، وأثار في التفكير معقولها)) (٤٨).

ففي الجملة الأخيرة ظهر كسر أفق التوقع الاسلوبي، إذ كان المتلقي يتوقع أن تقول: وأثار معقولها في التفكير، إلا أنها قدمت الجار والمجرور على المفعول به؛ لتقوي أواصر التفاعل بين المتلقي والنص، ولكي تحفز ذهنه وتبعثه على التساؤل عن سبب هذا

من حال هؤلاء الناس وما حصل لهم بعد وفاة الرسول الكريم (ﷺ)، وللاختصاص.

٣. تقديم الجار والمجرور على الخبر:

ورد هذا النوع من التقديم في قول الزهراء (عليها السلام): ((وأنتم في رفاهية من العيش وادعون فاكهون آمنون)) (٥٢)، فقد كُسر أفق التوقع عند المتلقي؛ لأنه كان يتوقع أن يأتي الكلام على وفق التوقع بأن تقول: وأنتم وادعون فاكهون آمنون في رفاهية من العيش، إلا أنها عدلت عن الترتيب الطبيعي للكلام، وقدمت الجارين والمجرورين (في رفاهية من العيش) على الخبر، وبذلك حققت المفاجأة والإدهاش عند المتلقي، ومن ثم حققت تفاعله مع النص.

تصف الزهراء (عليها السلام) حال الناس عند بعثة النبي الأكرم (ﷺ) فتقول: ((وأشهد أن أبي محمداً عبده ورسوله، اختاره قبل أن أرسله، وسمّاه قبل أن اجتباه، واصطفاه قبل أن ابتعثه، إذ الخلائق بالغيب مكنونة، وبستر الأهويل مصونة، وبنهاية العدم مقرونة)) (٥٣)، فقد قدمت شبه الجملة من الجار والمجرور على الخبر، إذ إن تقدير الكلام: إذ الخلائق مكنونة بالغيب، ومصونة بستر الأهويل ومقرونة بنهاية العدم، فقد مارس هذا الانزياح الأسلوبي عملية كسر أفق التوقع عند المتلقي؛ لكي يحقّره على التفكير والتأمل في سبب هذا التقديم، ومن ثم يتلقى النص بطريقة تفاعلية، بعد أن اكتشف أن هذا التقديم كان لغرض العناية والاهتمام، فضلاً عن الأثر الصوتي الذي يحدثه عبر توافق رؤوس المقاطع واتفاقها في السجعات التي حققت توازياً صوتياً يؤثر في المتلقي

التقديم والتأخير، وبسؤالها هذا يصبح عنصراً مفعلاً لدينا لدينامية النص، ومتلقياً إيجابياً يسعى إلى فهمه فهماً صحيحاً، إذا ما ادراك أن هدف هذا التقديم كان الاختصاص؛ لأن من خصوصيات العقل هو التفكير. هناك نص تقدم فيه الجار والمجرور على المفعول المطلق، فحينما تحدثت الزهراء (عليها السلام) عن وفاة أبيها (ﷺ) قالت: ((ثم قبضه الله إليه قبض رافة واختيار، ورغبة وإيثار)) (٤٩)، وهنا نجد الانزياح الذي يكسر أفق التوقع عند المتلقي، إذ إن أصل الكلام: ثم قبضه الله قبض رافة واختيار إليه، فقد قدمت الجار والمجرور إليه، الذي يشير إلى الله جلّ شأنه؛ للتعظيم والاختصاص.

٢. تقديم الجار والمجرور على الفاعل:

ظهر هذا النوع من كسر أفق التوقع الأسلوبي في قول الزهراء (عليها السلام): ((لا تأخذه في الله لومة لائم)) (٥٠)، إذ إن أصل الكلام: لا تأخذه لومة لائم في الله، إلا أنها قدمت الجار والمجرور (في الله) على الفاعل (لومة)؛ لتكسر أفق التوقع عند المتلقي، ولتظهر أهمية الشيء المقدم؛ ولتعظمه.

تصف السيدة الزهراء حال بعض المرتدين بعد وفاة النبي الأعظم (ﷺ)، فتقول: ((فلما اختار الله لنبيه دار أنبيائه ومأوى أصفياه، ظهر فيكم حسكة النفاق)) (٥١)، فقد تقدم قولها: (فيكم) على الفاعل (حسكة)، وبهذا الأمر سيُكسر أفق التوقع عند المتلقي، وسيتفاعل مع النص، ويبحث عن سبب لهذا الانزياح الأسلوبي الذي ظهر فيه، وقد كان سببه هو التعجب

تأثيراً واضحاً، ويجذبه إلى النص بشكر أكبر.

خاتمة ونتائج

ظهر لنا عبر دراسة كسر أفق التوقع في خطبة السيدة الزهراء (عليها السلام) أن هذه الثيمة من الثيمات المهمة في نظرية التلقي، وقد أرسى قواعدها قطب مدرسة كونستانس الألمانية هانز روبرت يالوس، وتعدّ عنصراً مهماً يذكي حالة التواصل والتفاعل بين النص والمتلقي، كما أنها تميّز النص الدينامي التفاعلي عن النص العادي، وتشير إلى قدرة منتج النص على التلاعب بالألفاظ والأساليب من أجل ديمومة حالة التفاعل بين نصّه ومتلقيه.

ركز أكثر الباحثين الذين درسوا كسر أفق التوقع في دراسات تطبيقية على كسر أفق التوقع الأسلوبي، إلا أننا لم نكتف في هذا البحث على هذا النوع فقط، بل سعينا إلى الاجتهاد في إظهار أنواع أخرى من كسر أفق التوقع، كنّا قد رصدناها في خطبة السيدة الزهراء (عليها السلام)؛ لذلك توصل البحث إلى أن ثمة ثلاثة أنواع من كسر أفق التوقع، هي كسر أفق التوقع الاجتماعي، والموضوعي، والأسلوبي، فلا ينبغي - عند دراسة أي نص - التركيز على كسر أفق التوقع الأسلوبي فقط، بل على الباحثين التدقيق أكثر في النصوص المقروءة؛ ليجدوا أنواعاً أخرى من كسر أفق التوقع، وهذا ما أدعو إليه في بحثي المتواضع هذا.

وتأسيساً على ما تقدّم فقد رصد البحث عبر دراسة كسر أفق التوقع في خطبة السيدة الزهراء (عليها السلام)،

ثلاثة أنواع منه هي:

١. كسر أفق التوقع الاجتماعي، فقد سعت الزهراء (عليها السلام) إلى كسر القيود المفروضة على المرأة، فقررت الخروج إلى المسجد، هي ومجموعة من النساء؛ لتلقي خطبتها أمام الملاء، وتبين موقفها، وبذلك شكل هذا الحدث الخارق للعادة خروجاً عن النسق الاجتماعي السائد، وكسراً لأفق توقع المجتمع وقتذاك.

٢. كسر أفق التوقع الموضوعي، إذ توقع المتلقون للخطبة أن تبدأ الزهراء خطبتها بطلب أرض فدك التي نحلها إياها أبوها (عليه السلام) في حياته، إلا أن حرصها على عقيدة المسلمين وعلى بيان أثر النبي الأعظم (عليه السلام) في هذه الأمة، وعلى إظهار فلسفة العبادات والحفاظ على بيضة الإسلام كان أشد من حرصها على المطالبة بأرض فدك، لذلك أخّرت موضوع المطالبة بحقّها. هذا الأمر شكّل كسراً لأفق توقع المتلقين في تسلسل موضوعات الخطبة، ومن ثمّ أدى إلى تفاعل أكثر معها.

٣. كسر أفق التوقع الأسلوبي، وظهر بشكل جلي بوساطة تقنية التقديم والتأخير، في حين ظهر بشكل قليل عن طريق الحذف والذكر، أما التقديم والتأخير فقد ظهر عبر تقديم الجار والمجرور على المفعول به، وعلى الفاعل، وعلى الخبر، وقد أشرنا إلى أسبابه في أثناء البحث.

الهوامش

١. بحث: فعل القراءة وإشكالية التلقي، محمد خرماش، مجلة علامات في النقد، ع ١٠، ١٩٩٨، موقع سعيد بنكراد على الرابط الآتي: <http://saidbengrad.free.fr>
٢. ينظر: بحث: المتوقع واللامتوقع في شعر محمود درويش، دراسة في جمالية التلقي، د. عبد الباسط الزيود، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٨، ع٣٧، جمادى الثانية ١٤٢٧ هـ، ٤٣٠.
٣. ينظر: بحث: نظرية التلقي تأطير ونموذج، د. محمد دخيسي، موقع رابطة أدباء الشام على الرابط الآتي: www.odabasham.net
٤. Jaus; Pour une esthétique, de la reception, p64 نقلا عن: أفق التوقع عند ياكوس ما بين الجملة والتاريخ، د. خير الدين دعيش، مجلة المخبر، ع١٤، ٢٠٠٩، ٧٨.
٥. بحث: النظرية النقدية ومفهوم أفق التوقع، السيد إبراهيم، مجلة علامات في النقد، مج٨، ج٣٢، ١٩٩٩م، ١٦٩.
٦. ينظر: جمالية التلقي – من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، هانز روبرت ياكوس، ترجمة: رشيد بنحدو، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط١، ٢٠٠٤م، ٤٤، ٤٧، ٥١.
٧. القصيدة والنص المضاد، عبد الله الغدامي، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٤م، ١٦٤.
٨. بحث: قراءة في القراءة، رشيد بنحدو، الفكر العربي المعاصر، مج١، ع٤٨، ١٩٩٨م، ٢١.
٩. ينظر: جماليات التلقي، سامي اسماعيل، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط١، ٢٠٠٢، ٩٥.
١٠. بحث: المتوقع واللامتوقع في شعر محمود درويش، ٤٣٤.
١١. جماليات الأسلوب والتلقي، د. موسى ربابعة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد – الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ٩٣.
١٢. ينظر: جمالية التلقي – من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، ١٢.
١٣. ينظر: جمالية التلقي – من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، ١٢.
١٤. ينظر: جماليات التلقي في السرد القرآني، د. يادكار لطيف الشهرزوري، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، ط١، ٢٠١٠، ٢٣٩. وينظر: جماليات الأسلوب والتلقي، ٨٩، ٩١.
١٥. معجم مصطلحات علم النفس عربي- فرنسي – انكليزي، إعداد د. عبد المجيد سالمى و د. نور الدين خالد وشريف بدوي، دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م، ٨٢.
١٦. ينظر: نظرية التلقي – مقدمة نقدية، روبرت هولب، ترجمة عز الدين اسماعيل، كتاب النادي الثقافي الأدبي بجدة، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م، ٢٣١.
١٧. Hans Robert Jaus: pour une: herméneneutique litteraire, trad: Maurice, édifion: Gallimard, Paris, 1988. P42 نقلا من: أفق التوقع عند ياكوس، ٨٠.

١٨. ينظر: jauss; pour une esthétique De la Réception, p50. نقلا عن: أفق التوقع عند ياوس، ٨٠.
١٩. النساء ١٩-٢٠.
٢٠. ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الدين الفضل بن الحسن الطبرسي، دار القارئ ودار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ٤١/٣-٤٢.
٢١. ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤١/٣.
٢٢. النساء : ٢٢.
٢٣. ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٦/٣-٤٧.
٢٤. التكويد: ٨-٩.
٢٥. النحل: ٥٨-٥٩.
٢٦. الحجرات: ١٣.
٢٧. النساء: ١٢٤.
٢٨. ينظر: فاطمة بضعة مني، حسين الشاكري، المؤسسة الاسلامية للتبليغ والارشاد، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١٦١.
٢٩. ينظر: فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد، السيد محمد كاظم القزويني، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٢٣٤.
٣٠. ينظر: فدك في التأريخ، السيد محمد باقر الصدر، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، إيران، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠.
٣١. بلاغات النساء، أحمد بن أبي طاهر طيفور، تحقيق بركات يوسف هيّود، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ٣٢.
٣٢. الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، دار المرتضى، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ١١٢.
٣٣. ينظر: فدك - أبعادها. دلالاتها. وامتداداتها، د. عبد المجيد فرج الله، دار المحبين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ١٢٤.
٣٤. يعدّ كتاب بلاغات النساء لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور المتوفى سنة ٢٨٠هـ، من أقدم المصادر التي نقلت خطبة السيدة الزهراء (ع)، إلا أننا سوف نعتد في إيراد الخطبة على كتاب الاحتجاج للشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي؛ لدقته في نقلها.
٣٥. الاحتجاج: ١١٣، وينظر: بلاغات النساء: ٣٣.
٣٦. الاحتجاج: ١١٣.

٣٧. ينظر: الاحتجاج: ١١٤.

٣٨. ينظر: الاحتجاج: ١١٤.

٣٩. ينظر: الاحتجاج: ١١٥.

٤٠. الاحتجاج: ١١٥.

٤١. فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد: ٢٣٦.

٤٢. نظرية التلقي-أصول وتطبيقات-، د. بشرى موسى صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م، ٢٩.

٤٣. ينظر: أسرار التشابه الأسلوبي في القرآن الكريم، د. شلتاغ عبود، دار الرسول الأكرم ودار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٨٤-٨٥.

٤٤. ينظر: مستويات السرد الوصفي القرآني-دراسة اسلوبية-، د. طلال خليفة سلمان، دار الرافد للمطبوعات، بغداد، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م، ٢٣٢-٢٣٣.

٤٥. ينظر: مستويات السرد الإعجازي في القصة القرآني، شارف مزارى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د.ط، ٢٠٠١، ١٨٩.

٤٦. ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين الزملكاني، تحقيق: د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب، منشورات رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، ٢٩٠. وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت، ١/ ١٧١-١٨٠. وينظر: معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، د.ط، د.ت، ١/ ١٦١ وما بعدها. وينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٦م، ١٣ وما بعدها.

٤٧. الاحتجاج ١/ ١١٥.

٤٨. الاحتجاج ١/ ١١٥.

٤٩. الاحتجاج: ١/ ١١٣.

٥٠. الاحتجاج ١/ ١١٣.

٥١. الاحتجاج: ١/ ١١٥.

٥٢. الاحتجاج: ١/ ١١٥.

٥٣. الاحتجاج: ١/ ١١٥.

٥٤. ينظر: الاحتجاج: ١/ ١١٣.

القرآن الكريم

- ١٠- فاطمة بضعة مني، حسين الشاكري، المؤسسة الإسلامية للتبليغ، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١١- فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد، محمد كاظم القزويني، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ١٢- فذك - أبعادها دلالاتها وامتداداتها، د. عبد المجيد فرج الله، دار المحبين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ١٣- فذك في التاريخ، محمد باقر الصدر، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، إيران، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ١٤- القصيدة والنص المضاد، عبد الله الغدامي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٤م.
- ١٥- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الدين الفضل بن الحسن الطبرسي، دار القارئ ودار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ١٦- مستويات السرد الإعجازي في القصة القرآني، شارف مزارى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د.ط، ٢٠٠١م.
- ١٧- مستويات السرد الوصفي القرآني -دراسة اسلوبية-، د. طلال خليفة سلمان، دار الرافد للمطبوعات، بغداد، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- ١٨- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، د.ط، د.ت.
- ١٩- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين

- ١- الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، دار المرتضى، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٢- أسرار التشابه الأسلوبي في القرآن الكريم، د. شلتاغ عبود، دار الرسول الأكرم ودار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٣- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين الزملكاني، تحقيق: د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٤- بلاغات النساء، أحمد بن أبي طاهر طيفور، تحقيق: بركات يوسف هيود، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٥- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٦م.
- ٦- جماليات الأسلوب والتلقي، د. موسى ربابعة، مؤسسة حمادة للدراسات، أربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٧- جماليات التلقي، سامي إسماعيل، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٨- جماليات التلقي في السرد القرآني، د. يادكار لطيف الشهرزوري، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠م.
- ٩- جمالية التلقي - من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، هانز روبرت يابوس، ترجمة: رشيد بنحدو، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٤- فعل القراءة وإشكالية التلقي، محمد خرماش،
مجلة علامات في النقد، ع ١٠، ١٩٩٨م.

٢٥- قراءة في القراءة، رشيد بنحدو، الفكر العربي
المعاصر، مج ١، ع ٤٨، ١٩٩٨م.

٢٦- المتوقع واللا متوقع في شعر محمود درويش،
دراسة في جمالية التلقي، د. عبد الباسط الزيود،
مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية
وآدابها، ج ١٨، ع ٣٧، جمادى الثانية ١٤٢٧ هـ.

٢٧- نظرية التلقي تأطير ونموذج، د. محمد دخيسي،
موقع رابطة أدباء الشام على الرابط الآتي: www.odabasham.net

٢٨- النظرية النقدية ومفهوم أفق التوقع، السيد
إبراهيم، مجلة علامات في النقد، مج ٨، ج ٣٢،
١٩٩٩م.

السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر
العربي، د.ط، د.ت.

٢٠- معجم مصطلحات علم النفس عربي- فرنسي -
انكليزي، إعداد د. عبد المجيد سالمى و د. نور الدين
خالد وشريف بدوي، دار الكتاب المصري - دار
الكتاب اللبناني، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٢١- نظرية التلقي - أصول وتطبيقات-، د. بشرى
موسى صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،
ط ١، ١٩٩٩م.

٢٢- نظرية التلقي - مقدمة نقدية، روبرت هولب،
ترجمة: عز الدين اسماعيل، كتاب النادي الثقافي
الأدبي بجدة، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

البحوث:

٢٣- أفق التوقع عند ياقوس ما بين الجملة والتاريخ،
د. خير الدين دعيش، مجلة المخبر، ع ١، ٢٠٠٩.



سورة الفلق

اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ (٦)
إِنَّ رَأَاهُ اسْتَعْصَمَ (٧) إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْوَجْعَىٰ (٨) أَرَأَيْتَ
الَّذِي يَنْهَىٰ (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ (١٠) أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ
عَلَى الْهَدَىٰ (١١) أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَىٰ (١٢) أَرَأَيْتَ إِنْ
كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٣) أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ (١٤) كَلَّا
لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَلَابِيَةٍ
خَاطِلَةٍ (١٦) فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ (١٧) سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ (١٨)
كَلَّا لَا تَطْعَهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ (١٩)



خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ



بَلِّغْهُ أَجْلَهُ الَّذِي يَخْلُقُ



قر



مبدأ استنباطِ المهمل والمستعمل في النحو

Inferring the Meaningless and Meaningful
Words in Grammar

أ.م.د. علي جاسب الخُزاعي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

By: Dr Ali Chasib Al-khuzai , Basra University , Col-
lege of Education for Humanities, Department of
Quran Sciences and Islamic Education



ملخص البحث

يسعى البحث إلى إبراز تطبيقات مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو العربي بوصفه أحد المبادئ التي استعملها الخليل بن أحمد الفراهيدي في تأسيسه علمي العروض والمعجم. وغرضه من ذلك جملة من الأمور، منها بيان أنَّ تطبيق هذا المبدأ لم ينحصر في صناعتي العروض والمعجم، وكذلك إظهار أنَّ توظيف هذا المبدأ لم يقتصر على الخليل بل إنَّ النحويين بعده استعملوه لحصر التراكيب الممكن استنباطها في بعض مسائل النحو. وهي المرحلة التي تسبق مرحلة الحكم عليها بالمهمل أو المستعمل.

دعوة

Abstract

The research seeks to highlight the applications of the principle of inferring the meaningless and meaningful words in Arabic grammar. This principle is one of the principles used by Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi, the founder of the sciences of prosody and lexicon. Among other things, the application of this principle was not limited to the fields of prosody and lexicon, and not only to Al-Kalil bin Ahmad Al-Farahidi, but also it was used by later grammarians to pinpoint the possible constructions that can be inferred in grammar.

المقدمة

يُعد مبدأ استنباط المهمل والمستعمل من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها الخليل بن أحمد الفراهيدي في تأسيسه علوم اللغة. ولا سيما علمي العروض والمعجم. فقد مثّل هذا المبدأ في عروض الخليل مرتكزا أساسيا وظّفه في استنباط الأوزان الشعرية المستعملة والمهملة. أما علم المعجم فقد كان هذا المبدأ أحد أركان عملية وضع المعجم العربي. فالخليل بعد أن حدد مخارج الحروف عمل على استنباط الاحتمالات الممكنة، أو الكلمات التي يمكن أن تتولد من ائتلاف الحروف مثنى وثلاث ورباع، وخماس. وهي المرحلة التي تسبق مرحلة بيان المستعمل، والمهمل منها.

ويسعى هذا البحث إلى إظهار تطبيق هذا المبدأ في غير العلمين المشار إليهما. فهو يُعنى ببيان تطبيقات مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو العربي. وكيف أن النحويين سعوا إلى توظيفه في استنباط التراكيب المحتملة قبل الحكم عليها بالاستعمال أو الإهمال ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

ومبدأ استنباط المهمل والمستعمل يعتمد في أصله على قاعدة رياضية مشهورة تعرف بـ(التوافيق و التباديل). فائدتها تكمن في حصر الاحتمالات التي يمكن أن تتولد من ائتلاف عنصرين أو أكثر من عناصر مجموعة محددة، ومثال ذلك أنّ الخليل حينما أراد حصر الكلمات التي يمكن أن تتولد من ائتلاف ثلاثة من حروف العربية المحددة، فإنّ نتيجة تطبيق قاعدة التباديل الرياضية هي (ست كلمات)، بعضها مهمل والآخر مستعمل. ونأتي على ذكر بعض تطبيقات هذا المبدأ عند النحويين.



أقسام الكلم:

يتبين لنا من خلال مراجعة نصوص كبار علماء العربية أنهم اعتمدوا في موضوع تحديد أنواع أقل مقدار ممكن من تركيب الكلام العربي على طريقة التبادل، أو مبدأ استنباط المهمل والمستعمل، فهذا ابن السراج في أصوله يشير إلى هذا الأمر في أثناء تقسيمه الكلم العربي، وبيان ما يمكن أن يتكون من التراكيب التي تمثل وجوه الكلام العربي. إذ يقول: ((والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: (الله إلها) ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف))^(١). فابن السراج في نصه يشير إلى احتمالات التركيب الممكن أو المستعمل فعلا في النظام اللغوي، الاحتمال الأول: انتلاف الاسم مع الاسم، ويريد بذلك الجملة الاسمية، والاحتمال الثاني: انتلاف الاسم مع الفعل، ويقصد بذلك الجملة الفعلية. ثم ينبه إلى الاحتمالات غير المستعملة في الكلام العربي التي يمكن أن تتولد من انتلاف عناصر الكلم الثلاثة، وهما احتمال انتلاف الفعل مع الفعل، وانتلاف الحرف مع الحرف، إذ لم يرد تطبيق لهما في لغة العرب. ونلاحظ أن فكرة ابن السراج تستند في محتواها المعرفي إلى فكرة استخراج المستعمل والمهمل من التركيب اللغوي.

وهذا ما نلمحه عند أبي علي الفارسي في إيضاحه، إذ يقول: ((فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل

مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين... وما عدا ما ذكر مما يمكن انتلافه من هذه الكلم، فمطروح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فإن الحرف، والاسم قد انتلف منهما كلام مفيد في النداء))^(٢). ومثل هذا الأمر حاضر عند عبد القاهر الجرجاني بصورة أوضح. لأنه كان يُعنى بتحديد معاني النحو ومسالكه الدلالية التي تعتمد على طرائق النظم، ومن ثم فإن وجوه الانتلاف الممكنة بين عناصر الكلم العربي تمثل الأسس النظرية للمكونات الدلالية. فمعاني النحو متأسسة بحسب الرؤية الجرجانية على تعلق عناصر الكلم في العربية، وهو ما صرح به شيخ البلاغة بقوله: ((ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم.

وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما))^(٣)، فهو يحدد الاحتمالات المستعملة من بين الاحتمالات التي يمكن أن تتولد من انتلاف أقسام الكلم العربي؛ لأنه يشير بعد بيان تطبيقات كل احتمال من الاحتمالات المستعملة إلى الاحتمالات المهملة التي لا يوجد لها تطبيق في الكلام العربي، إذ يقول: ((وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله. وذلك أيضاً إذا حقق الأمر، كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني، وأريد، وأدعو، ويا دليل على قيام معناه في النفس،

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه^(٤)، ثم يعقب بقوله: ((فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه))، وكأنه يريد التنبيه على الأساس المعرفي المعتمد في عملية استنباط أنواع التركيب العربي المتمثل باستعمال مبدأ التباديل.

ويشير ابن يعيش إلى المفهوم نفسه في موضوع انتلاف الكلم عند شرحه كلام الزمخشري، إذ يقول: ((قال: صاحب الكتاب ((وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل و اسم ويسمى الجملة))، قال الشارح: قوله وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك، والله إلها...ولا يتأتى ذلك من فعلين...ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم...ولم يقد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة))^(٥).

ولعل الرضي أوضح من سابقه ببيان الأساس الذي اعتمد عليه النحويون في عملية استنباط الوجوه الممكنة للتركيب اللغوي العربي عند شرحه كلام ابن الحاجب عن مسألة الإسناد، وتعلق أقسام الكلام، إذ يقول: ((واحترز بقوله (بالإسناد) عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع

حرف. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً، لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما. والتركيب العقلي الثنائي بين الأشياء الثلاثة، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل، أو الحرف والفعل مع الفعل، أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو: يا زيد، فسَدَّ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه. فظهر بهذا معنى قوله: ((ولا يتأتى أي: لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين، أو فعل واسم، والباء في قوله: (بالإسناد) للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى (مع)، أي مع هذا الرابط))^(٦). فهو يشير إلى أن الاحتمالات المستعملة من بين الاحتمالات الممكنة هي اثنان، احتمال انتلاف الاسم مع الاسم (الجملة الاسمية)، والاحتمال الثاني: انتلاف الاسم مع الفعل (الجملة الفعلية) منبها إلى الاحتمالات الممكنة التي لم يرد لها استعمال في كلام العرب. ومن ثم تكون فكرة تحديد المستعمل والمهمل من التركيب الممكن في اللغة حاضرة في كلامه بصورة واضحة.

شرح(هذا باب علم ما الكلم من العربية):

قد تكون هذه المفردة أقرب إلى البحث الدلالي منها إلى البحث النحوي المتعلق بأحكام التركيب اللغوي لكن تطبيق السيرافي قاعدة التوافق والتبديل في شرحه الباب الأول من أبواب الكتاب الموسوم بـ(هذا باب علم ما الكلم من العربية) جعلنا نلحق هذه المسألة بالتطبيقات النحوية. فقد حاول السيرافي أن يستنبط المعاني المحتملة للعنوان لبيان قصد سيبويه من قوله هذا. فكانت الاحتمالات الممكنة خمسة عشر احتمالاً، هي:

- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية
- هذا باب علم ما الكلم من العربية

(٧).

وقد اعتمد السيرافي في عملية استنباط هذه الوجوه المحتملة على احتمالات الإعراب الممكنة

للمفردات التي تؤلف العنوان، وهي (باب، علم، ما، والكلم). ف(الباب) له ثلاثة احتمالات هي: (الرفع مع إضافة علم، والرفع من دونها، والنصب على الحالية)، و(علم) ستة احتمالات هي (مضاف إلى باب، ومضاف إلى باب وهو مضاف لما، مرفوع غير مضاف، ومرفوع مضاف، ومنصوب مضاف، ومنصوب غير مضاف). و(ما) لها ثلاثة احتمالات إعرابية ممكنة هي: (استفهام، وبمعنى الذي، وصلة) (٨) أما(الكلم) فلها ثلاثة احتمالات إعرابية، هي (الرفع، والنصب والجر). ويكون على هذا الأساس مجموع الاحتمالات الممكنة خمسة عشر احتمالاً لبيان المعنى الذي أراده سيبويه من قوله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية). فالسيرافي استنبط المعاني المحتملة من خلال جمع احتمالات العناصر المكونة لعنوان الباب. وعملية جمع الاحتمالات هي نفسها طريقة التبديل التي يعتمد عليها مبدأ استنباط المهمل والمستعمل.

تقديم معمول خبر كان:

اتبع بعض النحويين لبيان حكم تقديم معمول الخبر القسمة العقلية، أو طريقة التبديل مثلما وجدناه عند المرادي في شرحه التسهيل، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني، فقد عملا على استخراج الصور التي يمكن أن تتولد من تقديم معمول خبر كان. أو تقديم خبرها أو اسمها عليها (٩). قال المرادي: ((اعلم: أنه يتأتى في مسألة: (كان زيدٌ أكلاً طعامك) أربعة وعشرون تركيباً)) (١٠). أما الصبان فقد صرح بأنها عملية ضرب تتولد منها وجوه محتملة، إذ قال: ((اعلم أن نحو زيدٌ أكلاً طعامك يتحصل فيه

أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة؛ لأنَّ التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة^(١١). والتراكيب المحتملة هي: ستة وجوه من تقديم كان على اسمها وخبرها ومعمولها، وتغيير مواقع الألفاظ الثلاثة بعملية استبدال تتولد منه الصور الست وهي: (كان زيدٌ أكلًا طعامك)، و (كان أكلًا طعامك زيدٌ)، و (كان زيدٌ أكلًا طعامك)، و (كان زيدٌ طعامك أكلًا)، و (كان طعامك أكلًا زيدٌ). والوجوه الأربعة جائزة على رأي البصريين، أما الخامس منها، فغير جائز، والسادس جائز عند بعضهم، وغير جائز عند بعضهم الآخر^(١٢). أما التراكيب الستة الثانية فهي تستند إلى تقديم زيد على الألفاظ الثلاثة، وهي: (زيدٌ كان أكلًا طعامك)، و (زيدٌ كان طعامك أكلًا)، و (زيدٌ أكلًا طعامك)، و (زيدٌ أكلًا طعامك كان)، و (زيدٌ طعامك كان أكلًا)، و (زيدٌ طعامك كان أكلًا زيدٌ). وهي وجوه جائزة عند البصريين^(١٣). والمجموعة السادسة الثالثة تتولد من تقديم (أكل) على ألفاظ الثلاثة الأخرى^(١٤)، أما التراكيب الستة المتممة للأربعة والعشرين فهي تتولد من تقديم (طعامك) على الألفاظ الثلاثة^(١٥). ويبدو أنَّ الوجوه المحتملة التي تمنعها الصناعة النحوية على وفق المذهب البصري هي التي تقوم على أساس الفصل بين كان ومعمولها بفواصل أجنبي هو معمول خبرها ما لم يكن ذلك الفاصل جارا ومجرورا أو ظرفا^(١٦)، ومن ثم فالتراكيب المحتملة التي لا يجوزها النحوي البصري هي: (كان طعامك زيد أكلًا) و (كان

طعامك أكلًا زيد) و (أكلًا كان طعامك زيد)^(١٧). فالنحاة استنبطوا هذه الوجوه من خلال تطبيق مبدأ ضرب الاحتمالات بحسب ما يقتضيه مبدأ استنباط المهمل والمستعمل.

حكم تكرار لا النافية للجنس:

وهو من الأحكام الأساسية في باب لا النافية للجنس، وحينما نطالع ما كتبه النحويون ولاسيما المتأخرين منهم نجدهم قد اعتمدوا على طريقة التبادل في تحديد حكم هذه المسألة. وقد نصَّ معظم النحويين على خمسة احتمالات ممكنة لبيان الحكم إلا أنَّ بعضهم فصلَّ عملية استنباط أحكام تكرار (لا) مشيراً إلى أنَّ العملية تعتمد على طريقة التبادل الرياضية.

ومن الذين عمدوا إلى بيان مسألة استنباط الوجوه الكلية للحكم الصبان في حاشيته على شرح الأشموني عندما علّق على كلام الشارح حول الوجوه الخمسة لحكم التكرار، إذ قال: ((قوله (خمسة أوجه) أي إجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً؛ لأنَّ ما بعد الأولى إما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب، والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة، والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً

في خمسة ما بعد الثانية، ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنًا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية)) (١٨). وفي نص الصبان جملة من الملاحظات المهمة. أولها ما أشرنا إليه، من أنه نَبَّه على أنَّ عملية استخراج الاحتمالات الممكنة تمت على وفق القسمة العقلية وهو يريد بذلك طريقة التبادل. وهو ما يمثل الأساس المعرفي لعملية الاستنباط. والاحتمالات الممكنة هي الاحتمالات الكلية بغض النظر عن تقسيمها إلى احتمالات مستعملة وأخرى مهملة، وعددها عشرون احتمالاً ناتجة من ضرب أربعة وجوه خاصة ب(لا) واسمها، في خمسة خاصة ب(لا) الثانية، فيكون الناتج عشرين احتمالاً. ويبدو أنَّ المستعمل منها فقط الوجوه الخمسة التي اعتاد النحويون الآخرون أن يذكروها في هذا الباب. أما الاحتمالات خمسة العشرة الأخرى، فمهملة لم يجد لها النحويون استعمالاً في كلام العرب. والوجوه الخمسة هي:

الوجه الأول: بناء الاسمين الواقعيين بعدهما نحو: ((لا حول ولا قوة إلا بالله)) (١٩).

الوجه الثاني: رفعهما معاً نحو قول الراعي: وما هجرتك حتى قلت معلنةً

لا ناقةً لي في هذا ولا جمل (٢٠)

الوجه الثالث: أن يكون الأول مبنياً والثاني منصوباً على أساس أنَّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولى (٢١) نحو قول الشاعر:

لا نسب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الراقع (٢٢).

الوجه الرابع: فتح الأول، ورفع الثاني، نحو قول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب (٢٣).

الوجه الخامس: وهو رفع الأول وفتح الثاني نحو قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبداً مُقيم (٢٤).

ومن الملاحظات الأخرى التي يمكن الإشارة إليها في نص الصبان نقده النحويين الذين ذهبوا إلى أنَّ الاحتمالات التي يمكن أن تنتجها طريقة التبادل هي اثنا عشر احتمالاً، إذ قال: ((إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنًا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية)) (٢٥). إذ يبدو أن الأشموني تابع الشيخ الأزهري في كتابه (التصريح) الذي ذهب فيه إلى أنَّ الوجوه الخمسة التي يذكرها النحويون لبيان حكم هذه المسألة هي الاحتمالات المستعملة في كلام العرب، وهي جزء من اثني عشر احتمالاً ممكناً، إذ يقول: ((وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهاً، وذلك أنَّ ما بعد (لا) الأولى يجوز فيه البناء على الفتح، والرفع على الإلغاء، والرفع على إعمال (لا) عمل (ليس)، فهذه ثلاثة، وما بعد (لا) الثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو النصب، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهاً، وكلها جائزة

إلا اثنين، وهما رفع الأول على الإلغاء، أو على الإعمال عمل (ليس)، ونصب الثاني)) (٢٦). والشيخ الأزهري يتبع الطريقة العقلية نفسها في استنباط تباديل حكم مسألة تكرار (لا)، لكنه لم يحدد الحالات الحقيقية لـ (لا) الأولى، والثانية التي تعتمد عليهما نتيجة الضرب، ومن ثم فقد بيّن الحالات الممتعة، وحددها باثنين، هما رفع اسم الأول على وجهين، ونصب اسم الثاني معهما.

وما وصل إليه الشيخ الأزهري يشبه ما استخرجه الشاطبي في كتابه (المقاصد)، فهو الآخر ذكر أنّ الاحتمالات الكلية التي يمكن أن تتولد بطريقة التبادل هي اثنا عشر احتمالاً. إذ يقول شارحاً قول ابن مالك: ((وقول الناظم) (كلا حول ولا قوة) مثالان لبناء المفرد على الفتح... فإنه إذا ضم الأول إلى الثاني تصور اثنتي عشرة مسألة يمتنع منها وجهان، وتصح العشرة... وذلك أنّ (لا حول) يُتصور فيه البناء على الفتح، والرفع لأجل التكرار، والرفع على إعمالها عمل ليس، فهذه ثلاثة أوجه. و (لا قوة) يتصور فيه تلك الأوجه الثلاثة، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو العطف نصباً على موضع اسم (لا) باعتبار عملها. فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في الثلاثة التي في (لا حول) كان الجميع اثني عشر وجهاً)) (٢٧). وقد خالف الصبان رأي الشاطبي والأزهري في أنّ الاحتمالات الممكنة، أو الكلية التي يمكن أن تُستنبط من إتباع طريقة التبادل هي عشرون احتمالاً، فيقول: ((وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع

بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها)) (٢٨). والفرق بين ما فعله الصبان وبين ما قام به الأزهري، والشاطبي هو أنّ الشيخين ضربا ثلاثة وجوه لـ (لا) الأولى في أربعة لـ (لا) الثانية. فكانت النتيجة اثني عشر وجهاً. أما الصبان فقد ضرب أربعة للأولى، إذ جعل الرفع بوجهين كل واحد منهما مستقل عن الآخر في خمسة للثانية فكان الناتج عشرين احتمالاً ممكناً، خمسة منها فقط ذكر لها النحويون استعمالات في كلام العرب. وإن كان الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل يحصرها بخمسة (٢٩).

أقسام البديل والمبدل منه:

حينما ذكر الرضي حالات البديل والمبدل منه، فإنّه ذكرها على مبدأ استنباط المهمل والمستعمل لبيان تنوعهما، وذلك في موضعين. الموضع الأول: تقسيماتهما باعتبار الظاهر والمضمر، وهي بحسب هذا الاعتبار ستة عشر وجهاً تولدت من إتباع القسمة العقلية في هذه المسألة (٣٠): الوجه الأول: إذا كان بدل الكل من الكل وهما مظهران: يزيد أخيك. الوجه الثاني: إذا كانا مضمرين: فنحو: لقيتهم إياهم. وهو وجه مختلف النحويون في توجيهه، فالبصريون يرونه بدلاً، والكوفيون يرونه توكيداً (٣١). وهو رأي الرضي (٣٢). والوجه الثالث: إذا كان الأول مضمرًا، والثاني مظهرًا نحو: أخوك، لقيت زيدا إياه، بتقدير أن زيدا أخوك (٣٣)، وهو وجه أفرزته القسمة العقلية. إذ ينسب ابن مالك على أنّه لم يرد لهذا النمط من التركيب استعمال في كلام العرب شعرها ونثرها. وإنّما يمثل

له العرب تمثيلاً فقط^(٣٤) .

الوجه الرابع: إذا كان الأول مظهراً، والثاني مضمرًا نحو: أخوك، لقيته زيدا^(٣٥). وهو من مواضع بين النحاة؛ لأنَّ بعضهم أجاز دخول ضمير المخاطب في هذه القاعدة مثل الاخفش^(٣٦)، وبعضهم استثناه منها^(٣٧)،

الوجه الخامس: إذا كان بدل البعض من الكل: وكانا كلاهما ظاهرين نحو: قطعت زيدا يده.

الوجه السادس: إذا كان بدل البعض إبدال مضمر من مضمر: نحو ما مثل به الرضي: كسرت زيدا يده ثم قطعته إياها^(٣٨). وهو وجه فرضته عملية الاستنباط الاحتمالي (طريقة التباديل)، فقد أشار ابن أبي الربيع السبتي، والشاطبي إلى أنَّه من القياس النحوي المحض، إذ لم يرد فيه سماع، ولم تتكلم به العرب^(٣٩)، وإنما مثَّل له النحويون بعد أن تولد من ضرب الوجوه المحتملة.

الوجه السابع: بدل البعض إذا كان بدل المضمر من المظهر نحو: كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها^(٤٠). ويعلق الرضي على هذا الوجه بقوله: ((والنحاة يوردون في مثله نحو: يد زيد قطعت زيدا إياها، ويقولون هو تكلف، لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف، إن كان من أجله))^(٤١). وهو أيضا من الوجوه المفترضة التي ينطبق عليها ما أشرنا إليه في الوجه السابق. الوجه الثامن: بدل البعض إذا كان بدل المظهر من المضمر نحو: زيد قطعته يده. وقد أورد له النحويون شواهد من القرآن والشعر^(٤٢) .

الوجه التاسع: بدل الاشتمال إذا كانا بدل ظاهر من ظاهر نحو: كرهت زيدا جهالته^(٤٣)،

الوجه العاشر: إذا كان الاشتمال بدل المضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وأبغضته إياها^(٤٤)،

الوجه الحادي عشر: بدل اشتمال إذا كان المضمر من المظهر: كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدا إياها^(٤٥)،

الوجه الثاني عشر: بدل اشتمال إذا كان المظهر من المضمر: زيد كرهته جهالته^(٤٦). ويختلف النحويون في تجويز وجوه بدل الاشتمال الثلاثة الأخيرة^(٤٧) .

وقد نبَّه ابن عصفور إلى أن إبدال الضمير من غير في بدل البعض والاشتمال فيه تكلف^(٤٨) بل

إنَّ الشاطبي صرَّح بأنَّه نوع من الصناعة النحوية التي لم تستعمله العرب إذ قال: ((وهذا من قبيل (بدل

البعض) في التكلف وعدم السماع تأتي الإبدال فيه، وفي ما قبله في ضمير الحاضر إلا بمضض))^(٤٩)

الوجه الثالث عشر: بدل غلط إذا كان بدل ظاهر من ظاهر نحو: كرهت زيدا دابة^(٥٠)،

الوجه الرابع عشر: بدل غلط إذا كان المضمر من المضمر نحو: كرهته إياها، إذا تقدم ذكر زيد والدابة^(٥١)،

الوجه الخامس عشر: بدل غلط إذا كان المضمر من المظهر: كرهت زيدا إياها مع تقدم ذكر الدابة^(٥٢)،

الوجه السادس عشر: بدل غلط إذا كان المظهر من المضمر: زيد كرهته الدابة^(٥٣)،

أما وجوه بدل الغلط الثلاثة الأخيرة، فإنَّ التعليقات التي ذكرناها في بدلي البعض والاشتمال تنطبق عليها فضلا عن مسألة جوهرية أخرى هي أنَّ هذا

قد استعمل قاعدة التبادل في استنباط أقسام أخرى للبدل لكن باعتبار آخر يختلف عن الاعتبار المشار إليه^(٥٨).

الخاتمة

ما عرضه البحث نماذج بيئة على توظيف النحويين مبدأ استنباط المهمل والمستعمل في النحو. وهذا التوظيف يؤكد لنا المقولة التي ترى أنَّ علوم العربية تشكل منظومة فكرية مترابطة تعتمد على أسس معرفية موحدة. فلم يقتصر استعمال هذا المبدأ في علمي العروض والمعجم، ولم ينحصر الأمر بالخليل بن أحمد بل إنَّ النحويين يلجأون إلى تطبيقه ما أمكنهم ذلك. وتطبيقه في المسألة النحوية يضيف لنا مظهراً آخر من المظاهر العقلية التي اصطبغ بها الدرس النحوي عند القدماء هذا من جانب، ومن جانب آخر إنَّ هذا المظهر العقلي الذي أبرزه البحث يظهر لنا براعة مؤسسي النحو العربي وقدراتهم العقلية والفكرية، ومن ثم فإنَّ أي قراءة نقدية لنتاجهم النحوي تحتاج إلى مراجعة متأنية.

اللون من البدل وبدل النسيان إنما هو بدل افتراضي ابتكرته الصناعة النحوية مثلما يشير إلى ذلك ابن عصفور، إذ قال: ((والبدل ستة أقسام. ثلاثة اتفق النحويون على جوازها، وورد بها السماع، واثنان جائزان في القياس، ولم يرد بهما السماع، وواحد ورد به السماع إلا أنَّ النحويين اختلفوا فيه هل هو من هذا الباب أم من باب العطف))^(٥٩) ثم يبين الثلاثة التي هي بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتغال^(٦٠)، أما البدلان اللذان لم يرد بهما السماع، وإنما هما من نتاج الصناعة النحوية فهما بدل الغلط والنسيان^(٦١)، والبدل المختلف فيه بدل البداء^(٦٢). وما دام بدل الغلط منتجاً افتراضياً انتجه القياس النحوي، فالأولى أن تكون وجوهه المنتجة على وفق القسمة العقلية مجرد افتراضات عقلية مهملة لم تستعملها العرب نمطاً تركيبياً لصوغ كلامها. وهكذا تكون الاحتمالات الستة عشر التي استنبطها الرضي من خلال اعتماده على طريقة التبادل الرياضية تنقسم إلى قسمين، وجوه لها استعمالاتها في الكلام العربي، وأخرى لم تستعمل بل هي مهملة. ونجد أنَّ الرضي



الهوامش

- ١ . الأصول لابن السراج : ٤١/١ .
- ٢ . الإيضاح لأبي علي الفارسي: ٧٢-٧٣ .
- ٣ . دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني: ص.
- ٤ . دلائل الإعجاز , عبد القاهر الجرجاني: ش ,
- ٥ . شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥ /١ .
- ٦ . شرح الكافية للرضي: ٢٥/١-٢٦ .
- ٧ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥١ /١ .
- ٨ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥١ /١ .
- ٩ . عنون النحويون هذه المسألة بتقديم معمول خبر كان. لكنهم في إتباع القسمة العقلية يقدمون الخبر على الاسم وكان ومن ثم فالأمر لا يقتصر على تقديم معمول الخبر فقط . ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٢٢٣/١ وشرح ابن عقيل: ٢٦١/١.
- ١٠ . شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١١ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٥١/١ .
- ١٢ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٣ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٤ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٥ . ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٣١٢ .
- ١٦ . ينظر : الأصول لابن السراج: ٦٨/١ , المسألة المشككة للفارقي: ٣٧٧ . وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٧/١ .
- والمقاصد الشافية للشاطبي: ١٩٠/٢ - ١٩٠ .
- ١٧ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٥١/١ .
- ١٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .
- ١٩ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٨ /٢ .
- ٢٠ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٥/١ .
- ٢١ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٨ /٢ .
- ٢٢ . التصريح للأزهري: ٣٤٧ /١ .
- ٢٣ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٥/١ .
- ٢٤ . ينظر: التصريح للأزهري: ٣٤٦/١ .
- ٢٥ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .
- ٢٦ . التصريح للأزهري: ٣٤٩ /١ .
- ٢٧ . المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ٤٢٥/٢-٤٢٦ .
- ٢٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨ /٢ .

- ٢٩ . حاشية الخضري : ٢٨٧/١ .
- ٣٠ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣١ . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٥/٣, و ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ٤ / ١٩٦٠ .
- ٣٢ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣٣ . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٠/٢ .
- ٣٤ . شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٢/٣ . وهمع الهوامع للسيوطي: ١٨٣ / ٣ .
- ٣٥ . شرح الكافية: ٣٠٨ / ٢ .
- ٣٦ . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣٩/١, و المقاصد الشافية في شرح الكافية الشافية للشاطبي: ٥ / ٢١٠ .
- ٣٧ . ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي: ٣٩٦/١ .
- ٣٨ . شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٣٩ . ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٩٥/١, والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ٢١٦ .
- ٤٠ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤١ . شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٢ . ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥ / ٢١٦ .
- ٤٣ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٤ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٥ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٦ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٤٧ . ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٣, و شرح المقدمة الجز و لية للشلوبين: ٢ / ٦٨٨ .
- ٤٨ . ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١ / ٢٨٧- ٢٨٨ .
- ٤٩ . المقاصد الشافية للشاطبي: ٥ / ٢١٧ .
- ٥٠ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥١ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٢ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٣ . ينظر: شرح الكافية: ٣١٠ / ٢ .
- ٥٤ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨١/١ .
- ٥٥ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨١/١ .
- ٥٦ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨٢/١- ٢٨٣ .
- ٥٧ . ينظر: شرح الجمل: ٢٨٣/١ .
- ٥٨ . ينظر: شرح الكافية: ٣٠٨ / ٢ .

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، تحقيق وشرح ودراسة درجب عثمان محمد مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، د. ط.
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ، تحقيق د. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، ٢٠٠٨ م - ١٤٢٩ هـ.
٤. الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت. د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي ٥٩٩ هـ - ٦٨٨ هـ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٦. التصريح على التلويح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧. تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ت ٣٩١ هـ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربي
- القاهرة، د. ط، ١٩٩٣ م.
٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط النص، يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتأليف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.
١٠. دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، علق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة.
١١. شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري، الهذاني المتوفى ٧٦٩ هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، إيران، د. ط.
١٢. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجبالي الأندلسي ٦٧٢ هـ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٣. شرح التسهيل للمرادي، ت. محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
١٤. شرح كافية ابن الحاجب تأليف رضي الدين الاستربادي المتوفى ٦٤٦ هـ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران، الطبعة الثانية ١٣٨٤.

عبد الدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية
بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي،
ت. د. عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية
وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة
المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى ٩١١ هـ، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة
التوفيقية، القاهرة، مصر، د. ط. د. ت.

١٥. شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي
بن يعيش النحوي المتوفى ٦٤٣ هـ، تحقيق أحمد السيد
سيد أحمد، المكتبة التوفيقية مصر، د.

١٦. شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي
عمر بن محمد بن عمر الازدي للشلوبين، تحقيق
د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد رياض، الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٧. شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشبيلي
، تحقيق صاحب أبو جناح، د. ط.

١٨. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي
المتوفى ٣٦٨ هـ، الجزء الأول، تحقيق د. رمضان عبد
التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم



الحمد لله الذي
جعل القرآن
موسمًا



النحو العربي بين إشكاليات النظرية وآفاق التطبيق

Arabic Grammar between the Theoretical Dilemma and the Prospects of Application

م. د. غانم كامل سعود.
م. د. مشكور حنون الطالقاني

By: Dr.Ghanim Kamil Masoud
Dr.Mashkoor Hanoon Al-Talakani



ملخص البحث

وقفنا في بحثنا هذا متأملين تلك القواعد النحوية التي نعلمها لشدة اللغة العربية محاولين إيجاد مواطن الصعوبة، وأسرار نفور الطلبة من مادة النحو العربي، أو ما يصطلح عليها باسم (قواعد اللغة العربية) راصدين خللاً بيّنا في عرض بعض الموضوعات، وفي تبويبها، بدءاً بالنظرة إلى تعليم اللغة العربية عموماً، مروراً بأهداف تدريس النحو العربي، فدعونا إلى النحو الوظيفي الذي ينمي الأسلوب الأدبي، ويجعل اللغة العربية وحدة متكاملة من الحقائق والمفاهيم التي يأخذ بعضها برقاب بعض، ومن القضايا التي ناقشناها علاقة علمي الصوت والصرف بعلم النحو، وارتباطهما به، ولزوم الإفادة من جهود علماء اللغة القدامى والمحدثين في الربط بين هذه العلوم الثلاثة؛ فالتوجيه النحوي على وفق معطيات علمي الصوت والصرف طريق غير سالك، ولم يتجشم الدارسون السير فيه لوعورته، وقد اتخذناه طريقاً جديداً، نرجو أن يفيد منه من يأتي بعدنا؛ فكثير من توجيهات النحويين القدامى، ومن تبعهم من المحدثين هي في حقيقتها ليست توجيهات نحوية خالصة، ولكنها حسبت على علم النحو. ونحن ندعو إلى تلمس هذا الصراط الجديد في تعليم النحو بعيداً عن التكلف. وقد عرضنا أمثلة للموضوعات التي تحتاج منا إلى إعادة النظر. إما من أجل حذفها من المنهج، أو في إعادة ترتيبها، أو في أسلوب عرضها على الطالب، ومن هذه الموضوعات: (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، و(لا) النافية للجنس، أو التي لنفي العموم، والعطف، والبناء للمجهول، والحذف.. وغيرها.



Abstract

The research investigates the grammar rules taking in consideration the difficulty of Arabic language .We try to find the points of difficulties that make students distaste the subject Arabic grammar. The research starts by shedding lights on some topics beginning with the teaching methods of Arabic language in general, then to the objectives of teaching Arabic grammar. We recommend the use of functional grammar that helps in developing the literary style of individuals, and renders Arabic language as a unified whole of facts and concepts that foster take each other. One topic that the research has discussed is the relationship between phonology and morphology from one side and grammar from the other side .

The researchers have adopted a new approach. The suggestions given by many old grammarians and the modernists who followed them are not purely grammatical, but rather they are counted on grammar. In this research, we call for a new approach for teaching grammar away from the sophistication of older approaches. We have mentioned some topics that need to be revised.

ثلاثة، هي: تجديد النحو، ومشكلة النحو، والتعليل النحوي

١. تجديد النحو:

مرّت الدعوة إلى إصلاح تعليم اللغة العربية بمراحل؛ والمتتبع لها يجد بذورها في كتب النحويين الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، واليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، والجزمي (٢٢٥هـ)، وأبي موسى الحامض (٣٠٠هـ)، والزجاج (٣١١هـ)، وابن الخياط (٣٢٠هـ)، والزجاجي (٣٣٧هـ)، وأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، فكلهم وضعوا مختصرات في النحو لم يصلنا منها إلا (الجمال) للزجاجي، و(التفاحة) لأبي جعفر النحاس.^(٧)

أما ما يخص الأسلوب، فقد حاول طائفة من القدماء تقديم النحو بأسلوب سهل واضح، وممن عرف عنهم وضوح الأسلوب، وسهولة العرض: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، الذي غضب منه بعض النحاة، فقال متذمراً: «إن دام هذا على هذا علّم النحو الصبيان»^(٨) وقد التفت إلى النحو التعليمي طائفة من النحاة، فوضعوا كتباً نحوية تعليمية، منها: (الواضح)، و(الموضح)، لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، و(الإيضاح) لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، و(الواضح) لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وغيرهم، ناهيك عن بعض النحاة الذين عكفوا على كتابة التمهيدات لكتاب سيبويه من أجل إعانة الدارسين على فهمه.

غير أن الثورة الحقيقية على تفكير النحاة، ومحاولة إصلاح منهجهم كانت في المغرب العربي، وهي

مدخل: دراسة الأصوات عند علماء النحو العربي: تتضح أهمية دراسة الأصوات في منهج النحو والصرف في عمل النحاة العرب في مظاهر عدة منها: مظهر الاختلاف بين اللهجات اختلافاً صوتياً في النطق، من سبيل تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة، أو صراحة الحركة.. وما إلى ذلك من مظاهر النطق.^(١) وكثير من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو، من إبدال وإعلال، وإدغام^(٢)، وغيرها من ظواهر لغوية لا تفهم فهماً مستوعباً إلا إذا أخذت الدراسة الصوتية لها مكاناً في دراسة العربية.^(٣) والذي يطالع كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي وصل إلينا يجد الدرس الصوتي جزءاً أساساً منه.^(٤)

وتتضح أهمية دراسة الأصوات في منهج النحو والصرف في عمل النحاة العرب في مظاهر عدة منها: مظهر الاختلاف بين اللهجات اختلافاً صوتياً في النطق، من سبيل تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة، أو صراحة الحركة.. وما إلى ذلك من مظاهر النطق.^(٥)

وإنّ صنيع النحاة العرب بتقديمهم لدراسة النحو بباب صرفي هو: (الكلام وما يتألف منه)، إنّما يشير إلى أنّ النحو لا يفتأ يستعمل معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعمّ من تحليلاته، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه.^(٦)

الجانب النظري:

نبحث في هذا الجانب النظرة إلى النحو العربي، ومشكلاته، وسبل حلها، وقد قسمناه على عنوانات

ثورة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الفقيه الظاهري الذي تنسب إليه أخطر محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي، وقد ضمّن كتابه (الردّ على النحاة) أفكاره النحوية المتجدّدة، ورفض فيه أفكار النحاة التقليديين، التي منها: (نظرية العامل)، وفكرة (الحذف)، و(التنازع في العمل)، و(التعليل)، و(القياس).

أما إصلاح تعليم اللغة على وجه العموم فقد التفت إليه نخبة من مفكري العربية منهم الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ولكن أهم من وقف عند إصلاح تعليم اللغة وحدد أسس هذا الإصلاح هو المفكر الإسلامي الكبير ابن خلدون (٨٠٨هـ)، إذ أتحفنا بأفكار جديدة تنسم بالمنهجية الواضحة، وإمكانية التطبيق.

ونجد حين ننعم النظر في جهود اللغويين العرب والمسلمين القدامى في تعليم العربية أنهم لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، فقد وقر في عقولهم أن اللغة شيء يورث، وأنّ غير العربي لا يمكن ان يتقن اللغة إتقان أهلها لها، وقصة مهاجمة الفرزدق عبد الله بن إسحاق الحضرمي معروفة؛ إذ رفض الأول التسليم بأحكام الأخير النقدية بحجة أنه أعجمي لم يرث اللغة عن آباء عرب أقحاح^(٩).

وهذا الأصمعي (٢١٣هـ) لا يثق بالكميت. قال: « ليس الكميت بن زيد بحجة. لأن الكميت كان من أهل الكوفة، فتعلم الغريب وروى الشعر، وكان مُعلِّماً، فلا يكون مثل أهل البدو...»^(١٠)، والسبب الآخر الذي جعل الاصمعي لا يثق بالكميت أنه « تعلم النحو وليس بحجة»^(١١). وكان ذو الرُّمة أحسن حالا

عنده من الكميت، لأنه كان « مُعلِّماً بالبدو وكان يحضر اليمامة والبصرة كثيراً »^(١٢)، وروى ابن قتيبة قال: « قال عيسى بن عمر: قال لي ذو الرمة: ارفع هذا الحرف، فقلت له: أكتتب؟ فقال بيده على فيه، اكتب عليّ؛ فإنه عندنا عيب »^(١٣) فاللغويون القدامى لم يرتابوا بلغة الأعاجم فحسب؛ بل ارتابوا بلغة العرب الذين ثبتت صلتهم بأهل العلم. غير أنّ هذه النظرة القاصرة لمسألة اكتساب اللغة لم تستمر طويلاً، فقد خرج عنها علماء رجّحوا اكتساب اللغة بالسماع، والرواية، والحفظ، منهم القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، الذي قال: « إنني أرى حاجة المحدث إلى الرواية أمّس، وأجده إلى كثرة الحفظ أفقر »^(١٤) ونحن نتفق مع مَنْ ذهب من المحدثين إلى أن أنضج ما وعاه الفكر العربي في هذا الشأن، هو ما ذكره المفكر العربي ابن خلدون، الذي ردّ دعوة من ظن أنّ العرب نطقوا لغتهم بالطبع بقوله: « وإنما هي ملكة لسانية تمكنت ورسخت، فظهر في بادئ الرأي »^(١٥). وقد حدّد ابن خلدون ثلاث مراحل يمر بها المتعلم، لينعكس فعل التعلّم على المتعلم، وهي على ما يبدو تتدرج من (الصفة) إلى (الحال)، ثم (الملّكة)؛ « ان الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال: أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي: صفة راسخة؛ فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأسابيلهم في مخاطباتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولاً،

ثم يسمع التراكيب بعدها، فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم»^(١٦).

مَكْمَنُ المشكلة - في رأينا - هو المناخ اللغوي.. وقد اقترح ابن خلدون أن يصطنع اصطناعًا، ونحن في مدارسنا وجامعاتنا نعاني التفريط في اصطناع مناخ اللسان العربي، ولا سيما في كلياتنا العلمية، أو الإفراط في توظيف الفصحى القديمة ولا سيما عند علماء اللغة ذوي النشأة الدينية. أما الإعلام فهو يستحق منا لوحده وقفة في بحث مستقل، إذ يتبارى أهله في إقحام الانجليزية والفرنسية بمناسبة، أو من دون مناسبة.

ونعود لكلام ابن خلدون في اصطناع المناخ، وفيه يقول: «وجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة، ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن، والحديث، وكلام السلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولدين أيضا في سائر فنونهم حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم، وتأليف كلماتهم وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتهما رسوخا وقوة، ويحتاج مع ذلك إلى سلامة الطبع، والتفهم الحسن لمنازع العرب وأساليبهم في التراكيب ومراعاة

التطبيق بينها وبين مقتضيات الأحوال والذوق يشهد بذلك وهو ينشأ ما بين هذه الملكة والطبع السليم فيهما كما نذكر، وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول المصنوع نظما ونثرا»^(١٧). ووجه الصعوبة في تطبيق ما اقترحه ابن خلدون لا يكمن في القدرة على حفظ كلام العرب، فقد نتج من إقبال المسلمين على دينهم، وحبهم لكتاب الله، وتقديسهم له أن حفظ كثير منهم القرآن الكريم، وشطرا من أحاديث الرسول الأكرم (ﷺ)، وحفظ كثير منهم كلام السلف الصالح، وخطبهم، وأشعار العرب الأوائل، والمجيد من شعرائهم المولدين؛ بل إن المشكلة تبقى ماثلة في هجر الاستعمال، وقلة التزام مدرسي اللغة العربية، بلة مدرسي المواد الأخرى باستخدام اللغة العربية الفصحى في التدريس، وهو ما ينذر بتدني مستوى الأداء اللغوي إلى الحد الذي تسمي فيه لغتنا القومية لغة غريبة تتحاشاها الألسن ولا تجد لها أذنا صاغية، لتحل محلها اللهجات العامية المتدنية، فتصبح الأخيرة لغة مألوفة يستحسنها الناس ويتداولونها في رسائلهم ومحادثاتهم الشفوية؛ إذ إن ما يجري الآن في عموم مدارسنا بدءًا من مراحل الدراسة الأولى وانتهاءً بمراحل الدراسة العليا هو تجاهل مقصود أو غير مقصود لأصل من الأصول العامة للتدريس، هو التدريس باللغة الرسمية، التي ألفت بها الكتب المنهجية، والحصيلة أن الهدف العام الذي وضع لتدريس اللغة العربية هو أن يتقن التلميذ، أو الطالب لغته القومية حديثا وكتابة، وأن يكون قادرًا على

التعبير بها تعبيراً أدبياً مقبولاً، وهو ما أخفقنا في تحقيقه على الوجه الأكمل، ولكم أن تدخلوا على محادثات شبابنا في ما بينهم في شبكات التواصل الاجتماعي التي أخذت قصب السبق فيها اللهجات المحلية المختلفة، فصرت تميز كل شاب إلى أي بلد عربي ينتمي. بل إلى أية منطقة أو إقليم في هذا البلد أو ذاك.

مشكلة النحو:

إذا بحثنا في الغاية من دراسة النحو، نجد الحاجة إلى النحو قد مسّت من أجل تقويم اللسان من الخطأ عند نطق الصوت مفرداً ومركباً في كلمة، ولتوخي الصحة في ضبط الكلمة مفردة ومركبة في كلام، ثم معرفة منهج العربية في تأليف الجمل، وصوغ العبارات، وفهم وظيفة الكلمة في الجملة، ومعرفة الفروق بين التراكيب.

والقواعد الوظيفية هي التي تعيننا على الوصول إلى الغايات المذكورة، وما لا يحقق هذه الغايات فهي من القواعد غير الوظيفية. من هذا الجانب يصح النظر إلى النحو بوصفه حلاً لمشكلة قائمة هي: (هجر الاستعمال العربي الفصيح، وبعد المتكلمين عن تحريره؛ بل عن التمييز أحياناً بين ما هو فصيح وما هو غير فصيح. والاستعانة بالعامي الدارج، أو بالأجنبي للتعبير عن مقاصدهم).

أما متى يغدو النحو مشكلة ليس لها حل؟ يغدو كذلك عندما يستحيل إلى إعراب محض لا رابط بينه وبين المعنى، وقد تنبه إلى هذا الأمر عدد من المهتمين بتعليم اللغة العربية، ومنهم د. عائشة عبد الرحمن

(بنت الشاطئ)، حين قالت: « كان الخطأ الأول، ان الأصل في الإعراب أن يضبط المعنى، ويدل عليه، لكن اللغويين فصلوا النحو عن المعاني، ووضعوا بينهما الحدود والأسوار... وهذا العزل الشاذ بين الإعراب والمعنى هو الذي جار على التعليم في كسب ذوق العربية ومعرفة منطقتها». (١٨) وإلى ذلك ذهب الدكتور داود عبده حين قال: « إن القواعد المتعلقة بالحركة الإعرابية ليست سوى جزء يسير من قواعد اللغة». (١٩)

وقد نعى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمه الله) على النحاة عزلهم معاني النحو عن النحو، وعدّ هذه مساءة بالغة به، وجنوحاً به عن السبيل السوي، وتجريداً للنحو من روحه حتى يصير جسماً من غير روح وإهاباً من غير محتوى (٢٠)، وعدّ الرجل « انتزاع معاني النحو من النحو قضاءً عليه بالجمود والتجبر، واقتطاعاً لشطرٍ مهم منه، هو الذي يبعث في قواعده رواءً وحيويةً وقدرةً على ممازجة الأفكار والمشاعر». (٢١)

وقد تنبه إلى هذه النظرة القاصرة إلى النحو من القدماء الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، واضع أصول البلاغة، وهو الذي عده الذهبي شيخ النحو (٢٢). فقد كان يشكو من اقتصار معرفة النحو على إتقان الرفع والنصب، قال: « وأما النحو فظنّته الطائفة القاصرة ضرباً من التكلف، وبأباً من التعسف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك ممّا تجده في المبادئ هو فضلٌ لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه

فائدة، وضربوا له المثل بالملح». (٢٣)

وفي حدود متابعتي لدعوات إصلاح النحو وتجديده أنه في القرن الماضي وفي العام ١٩٣٨م أصدر مجمع اللغة العربية المصري قراراته الداعية إلى إصلاح النحو العربي، وهي قرارات لا تمس روح النحو بقدر ما ترمي إلى الرجوع به إلى منابعه الصافية، بأن تخلصه من الشوائب العالقة به، ولم يُعمل بهذه القرارات لا في مصر ولا في غيرها، ومن هذه القرارات أن تلغى فكرة استتار الضمير، وأن يستغنى عن الإعراب التقديري والمحلي، وأن تُوحد ألقاب الإعراب والبناء، وجاء العام ١٩٧٦م لتعقد فيه ندوة المجمع اللغوية العربية على أرض الجزائر، وشاركت فيها ثلاثة مجامع هي: مجمع بغداد، ومجمع دمشق، ومجمع القاهرة، وخرجت بجملته قرارات قامت على اقتراحات جديدة، حملها إلى الندوة مجمع بغداد، أو مجمع دمشق، وهي:

- الربط بين علم النحو ومفهوم الدلالة.
- دراسة بعض التراكيب النحوية دراسة تحدد معانيها، وتضبط أواخرها دون التعرض لإعرابها التفصيلي كصيغ القسم، والتعجب، والتحذير والإغراء، والنفي، والتوكيد، والتفضيل... وغير ذلك.

- الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل.

- الاكتفاء بألقاب البناء في حالتي الإعراب والبناء.
- أن يدرس أسلوب الاستثناء في باب الأساليب، ويقتصر في أحكامه على النصب إذا كان استثناء تاماً.

- ما ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً يقال فيه إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة.

تلك هي أهم قرارات الندوة المذكورة، وهي قرارات لم تصدر عن مجمع واحد؛ بل عن مجامع ثلاثة؛ لذا كان من المنتظر أن تأخذ بها الأقطار العربية جميعها، وتصوغ مناهج النحو المدرسي في ضوءها. والمؤسف أن شيئاً من القرارات الملح إليها لم ينفذ، فالربط بين النحو والدلالة يكاد يكون غائباً عن مناهجنا الدراسية. وإنما تقتصر هذه المناهج على تعليم الأدوات والصيغ مجردة من معانيها، فطالب النحو العربي لا يميز بين النفي بـ(لم)، والنفي بـ(لن)، والنفي بـ(لا) في كثير من الأحيان، ولا يفرق بين (محمّد نشط)، و(محمّد نشيط)، و(المكان ضيق)، و(المكان ضائق) ولا بين عاطش وعطشان، وغضب وغاضب، وغضب وغضبان، فمناهجنا تكتفي بتلقين الطالب الأثر الإعرابي الذي تحدثه الأدوات، أو الصيغ، أو الأسماء العاملة، أو الأفعال، فلم يكلف مؤلفو كتبنا المنهجية أنفسهم، وهم يقدمون موضوع (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنّ) التوكيدية المشبهة بالفعل، ثم تقدم موضوع (ليس)، والأدوات العاملة عمل ليس أن يوضحوا لطلبتنا الصلة الدلالية بين هذه الموضوعات.

التعليل النحوي وأثره في تعليم النحو العربي:

ثمة اتجاهان ينجح إليهما القول بالعلّة النحوية: الأول تولى إيضاحه لنا ابن جني (٣٩٢هـ) إذ كان يرى أنها موجبة للحكم، فاقترّب بها من علل المتكلمين، وتلك «علل النحويين، وأعني بذلك حُذاقهم المتقنين... وذلك

لأنهم يحيلون إلى الحسن^(٢٤). والآخر بينه الزجاجي بقوله: « إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق^(٢٥)». ويلمح المتأمل اتجاهها ثالثاً في كلام كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني، الذي رأى أن العلل النحوية ليست على سبيل « الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع^(٢٦)». وهذا الاتباع والاقتداء مبني على الظن^(٢٧) « وما يبرر الظن - ظن المجتهد في النحو هو الاعتقاد في أن اللغة من وضع واضع حكيم^(٢٨)». وحاول ابن جني التمييز بين ما هو موجب من العلل وما هو جائز بقوله: « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها، واجبة لها غير مقتصر بها عن تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يوجب^(٢٩)».

وقد نأى الرعيل الأول من النحاة بنفسه عن محاولة إيجاد العلة الفلسفية في علم النحو. أما محاولة المتأخرين من النحاة البحث عن العلة المنطقية في المظاهر اللغوية زاعماً أن للعل قوة العلة المنطقية في المظاهر الفلسفية فقد حَمَلَت هذه المحاولة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو العربي على وجه الخصوص أعباء ليست هي منها. وما زلنا نعاني آثارها إلى يوم الناس هذا^(٣٠). ففي النحو مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل

الفلسفة: « يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم^(٣١)».

والعلل النحوية على ثلاثة أضرب، أولها: التعليمية، وهي ما يتوصل به إلى تعليم كلام العرب، فإذا سمع بعضه قاس عليه نظيره، وقد أطلقوا عليها العلل الأول، ولم يعترض على هذا الضرب من العلل أكثر النحاة إنكاراً لمبدأ التعليل، وهو ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، إذ كان يرى « أن العلل الأولى تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدْرَك منا بالنظر^(٣٢)». والاستعانة بهذه العلل في تعليم النحو خير وسيلة لإبعاده عما هو عليه من صعوبة وتعقيد، وهو يحقق الغرض الذي ذكره ابن جني من علم النحو، وهو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره^(٣٣)». أما الضرب الثاني من العلل فهي العلل القياسية، أو ما يسمى بالعلل الثواني، وهذه العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الأحكام، ومن أمثلتها أن يعلل قولنا: (إن زيداً قائمٌ): وجب أن تنصب (إنَّ) زيداً؛ لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، لذا حملت عليه فعملت عمله لما ضارعت فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله. أما الضرب الثالث من العلل فهي العلل الجدلية، وهي تعليل للعلل المتقدمة (الأوائل والثواني)، وتأييد لها بالتسوية المنطقي.

ونحن لا نحتاج إلى النمط الثاني، ولا إلى الثالث. كما يمكن أن نكتفي بجزء يسير من النمط الأول. فالعلة التي تطرّد على الكلام العربي وتنساق إلى قانون لسانهم لا بأس بها، ولا اعتراض عليها؛ لأنّ تزيد تعليم اللغة متعة وتشويقاً. أما العلة التي وصفها السيوطي في ثمار الصناعة بقوله: «..وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم»^(٣٣). فهذه تترك للمتخصصين بلغة العرب، والباحثين عن أسرار الكلام العربي، ومنهم المفسرون والمهتمون باستنباط الأحكام الشرعية. الجانب التطبيقي:

ونعرض في هذا الجانب لطائفة من الموضوعات النحوية، وما اعتري عرضها في كتبنا المنهجية من تعقيد لا مسوغ له:

١. (لا) النافية للجنس:

تشابه (لا) النافية للجنس، و(إنّ) التوكيدية من حيث العمل، أي: - الأثر الإعرابي - مرده إلى أنّ (إنّ) تفيد التوكيد في حال الإثبات والإيجاب، و(لا) تفيد التوكيد أيضاً، ولكن في حال النفي والسلب، ويتضح توكيدها النفي من الموازنة في قولنا: (لا يُحِبُّ الكاذبُ)، و(لا كاذبٌ محبوبٌ)؛ فالنفي في الجملة الأولى يفتقر إلى القوة والتوكيد، والنفي في الجملة الثانية قويٌّ ومؤكّد. وإذا أعربت الكتب المنهجية اسم (لا) على أنه مبنيٌّ فإنها تعرب نمطاً آخر من اسم (لا) على أنه معرب منصوب، وفي ذلك بلبلة لعقل الطالب، وتقديم لقاعدتين متناقضتين في موضوع واحد. ويكفي أن نقول: إن الاسم بعد (لا) النافية

للجنس يكون مفتوحاً دائماً في جميع حالاته، ولكنه في حال إضافته إلى ما بعده فإنه يكون مفتوحاً بغير تنوين، وهذا الرأي ليس من اجتهاد الباحث، أو اجتهاد أحد من النحويين المعاصرين، أو هو مما توصل إليه دعاة التجديد والتيسير. إنما هو رأي ذهب إليه طائفة من نحائنا القدماء، ومنهم السيرافي (٣٦٨هـ)، والزجاج (٣١١هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، وأبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـ)، ولكن هذا الرأي ضاع في غمرة ما يسمى بـ(مذهب الجمهور)، أو في ضجيج ما يعرف بالنحو الرسمي، الذي فرض نفسه في مدارسنا.

وربما كان الأيسر أن نكتفي بإعراب (لا) واسمها المحلي، ما دام سيبويه إمام النحاة قد عدها هي وما تعمل فيه في موضع ابتداء، حين قال: «...ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء»^(٣٤). فليس لها عمل على الحقيقة؛ لأن سيبويه قاسها بمن الزائدة، وأكد أنها كالمركبة في ما بعدها. «واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك ما من رجلٍ، وما من شيء»^(٣٥) ولم يكن قياس سيبويه مبنيّاً على منطق العقل وحده. إنما شفعه بلغات العرب حين قال: «والدليل على أنّ لا رجلٌ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجلٍ في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجلٌ أفضل منك»^(٣٦). فلم هذا الإصرار على ترك الإعراب المحلي حينما يدخل في باب التيسير، ويقابله التمسك به عندما لا تكون بنا حاجة إليه.

٢. (إن) النافية العاملة عمل ليس:

هذه أداة يندر أن يستعملها العرب في النفي، إذ لم يتحفظنا السماع بإعمالها هذا العمل مما حدا بجمهور البصريين إلى إنكاره، ولا سيما أنها لم ترد عاملة في القرآن الكريم وفي القراءة المشهورة، وقد وردت أمثلة قليلة على إعمالها في الشعر، وقيل إنها لغة أهل العالية، وهي منطقة ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة، وما والاها، ولكن النحويين المحدثين مصرّون على إثباتها من أدوات النفي العاملة عمل (ليس)، في حين لم يرد نفيها إلا منتقضا، فهي لا تفيد النفي؛ بل تفيد القصر بالنفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١ / ١٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠ / ١٢]. أما قول برجستراسر في أنها تطابق (ما) في وظيفتها، وأكثر وقوعها قبل (إلا) للجناس بينهما^(٣٧)، فهو قول ليس في محله؛ لأنّ (ما) وردت عاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم في غير موضع، وكذا تواتر السماع من كلام العرب على إعمالها هذا العمل، ويكاد يكون أصلا فيها اقتران الباء بخبرها، فلم يرد في القرآن الكريم مجرد خبر (ما) من حرف الجر إلا في موضعين، ومن لطائف القرآن الكريم وعجائبه أن الأدوات (ما، إن) وردتا معًا في سياق واحد، وأنّ (ما) لم تقترن الباء بخبرها، وأنّ (إن) جاءت وخبرها منتقضا بالا، أي أنها لم تفد النفي الصريح؛ بل أفادت القصر، وهي الوظيفة التي تؤديها (إن) وينبغي أن تدرس في بابها؛ والموضعان هما قوله

تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢/٥٨]. أما الموضع الآخر فقد جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١/١٢].

وكثيرًا ما يتصل باسم (ما) حرف الجر (من) الذي يفيد استغراق النفي، والاستغراق فرع من فروع التبعية يجوز إليه بوقوع الحرف في سياق النفي، كأن المنفي هو الشيء بأبعاضه وأجزائه كلها.^(٣٨) وهذه الأمور التي ذكرناها غير موجودة في سياق النفي بأن؛ فأين وجه المطابقة بين (إن)، و(ما) الذي زعمه برجستراسر؟. وبناءً على ما تقدم نرى أن تُنقل هذه الأداة من باب الأدوات العاملة عمل (ليس) إلى موضوع آخر مستقل هو: أسلوب القصر، وأن ينطوي تحت هذا العنوان ما اصطلاح عليه النحاة (الاستثناء المفرغ) عمومًا سواء أكان سياقه منفياً بأن، أم بغيرها.

٣. العطف وعلاقته بالفصل والوصل:

يمرّ علينا موضوع العطف، وأدواته في مراحل الدراسة المختلفة، ولم نجد له أثرًا واضحًا في أساليب طلبتنا في التعبير والكتابة، ولم يشجعهم هذا الموضوع على التأمل في كتاب الله من أجل الارتواء من ينبوع العربية الصافي، وما حدث - على حدّ علمي - أن اتفق أستاذان أحدهما يدرّس البلاغة العربية، والآخر يدرّس النحو العربي على تقديم هذا الموضوع بحلّة جديدة تجذب الطالب إليه، وتشجعه على الغرف من ندير التراث العربي الذي لا ينضب.

الخاتمة:

لعل من أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا هي:

١. نجد حين ننعم النظر في جهود اللغويين العرب والمسلمين القدامى في تعليم العربية أنهم لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، فقد وقر في عقولهم أن اللغة شيء يورث، وأن غير العربي لا يمكن أن يتقن اللغة إتقان أهلها لها. فاللغويون القدامى لم يرتابوا بلغة الأعاجم فحسب؛ بل ارتابوا بلغة العرب الذين ثبتت صلتهم بأهل العلم. غير أن هذه النظرة القاصرة لمسألة اكتساب اللغة لم تستمر طويلاً، فقد خرج عنها علماء رجّحوا اكتساب اللغة بالسماع، والرواية، والحفظ.

٢. العلل النحوية على ثلاثة أضرب، أولها: التعليمية، وقد أطلقوا عليها العلل الأول. أما الضرب الثاني من العلل فهي العلل القياسية، أو ما يسمى بالعلل الثواني، وهذه العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الأحكام، وقد نأى الرعيل الأول من النحاة بنفسه عن محاولة إيجاد العلة الفلسفية في علم النحو. أما محاولة المتأخرين من النحاة البحث عن العلة المنطقية في المظاهر اللغوية زاعماً أن للعل قوة العلة المنطقية في المظاهر الفلسفية فقد حَمَلَت هذه المحاولة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو العربي على وجه الخصوص أعباء ليست هي منها. وما زلنا نعاني آثارها إلى يوم الناس هذا. ونحن لا نحتاج إلى النمط الثاني، ولا إلى الثالث. كما يمكن أن نكتفي بجزء يسير من النمط الأول. فالعلة التي تطرّد على

(الفصل والوصل) هذا الموضوع من الموضوعات الحساسة والمهمة في العربية، ولا عجب، فلهذا الموضوع علاقة وثيقة بالأسلوب العربي البليغ، حتى قال فيه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز: «..واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة، أنت تقول فيه إنه خفيٌّ غامضٌ ودقيق، إلا وعلم هذا الباب أغمضٌ وأخفى وأدقُّ وأصعبُ» (٣٩). وقد عدّه الذين سبقوا عبد القاهر: أنه هو البلاغة برُمّتها «سئل بعضهم ما البلاغة فقال: معرفة الفصل والوصل، ذاك لغموضه ودقة مسلكه» (٤٠). وحسبنا أن نتعرف معاني العطف التي ذكرها علماء العربية لتستبين لنا رحابة هذا الميدان، ولزوم السعي إلى تطوير تدريس النحو العربي عن طريق جعل دراسة هذا الموضوع دراسة أسلوبية بحثة لا دراسة نحوية فقط، فتعدد معنى حروف العطف، وتنوع استعمالاتها مدعاة لجعل فهم طلبتنا هذا الموضوع مدخلاً مهماً من مداخل تطوير أساليبهم في الإنشاء، وإدراك الطلبة مواطن الفصل والوصل، والسر في تنوعها يجعلهم يدركون مواطن مهمة من جماليات لغة العرب، وأسرار الإعجاز القرآني؛ فالوصل بالواو – على سبيل المثال – يعني من جملة ما يعنيه أن الجملتين المتعاطفتين نَدَان متساويان في حكم، وإن كانتا مشتركتين فيه. فمكان الواو بين الجمل موقع دقيق، وهو الذي قضى أن يقال في غموضه ودقته وخفائه، وعسر إدراكه. فقد يأتي الوصل بغير العطف، وهو من روائع الأساليب القرآنية التي ضرب مدرسو النحو العربي عنها صفحاً.

الكلام العربي وتنساق إلى قانون لسانهم لا بأس بها، ولا اعتراض عليها؛ لأنّ تزيد تعليم اللغة متعة وتشويقاً.

٣. دعا الباحثان إلى إعادة النظر في المادة اللغوية التي ندرسها اليوم لطلابنا، وإلى إعادة صياغة الهدف من تدريس النحو، عن طريق وضع قواعد وظيفية تعيننا على الوصول إلى الغايات المرجوة من تعليم النحو العربي.

٤. رأى الباحثان لزوم إعادة النظر في طريقة تدريس طائفة من موضوعات النحو العربي، وقد رجعا في هذا إلى آراء النحاة القدامى من أجل إحياء تلك الآراء ، وأضافا إليها ما وجداه نافعاً ومسائراً لروح العصر الذي نعيشه.



الهوامش

١. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسن: ١٦١.
٢. لنا في مؤلفات ابن جني غنى عن التفصيل، فما ذكره في المنصف، وسر الصناعة، والخصائص، ناهيك عن المسائل الصوتية والصرفية في المحتسب دليل على صحة ما ذكرنا. ولمزيد من التفصيل في تلك الجهود يمكن الرجوع إلى كتاب (الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني) للدكتور حسام سعيد النعيمي، والبحث اللغوي عند العرب، للدكتور أحمد مختار عمر، الفصل الثاني: الأصوات: ٩٣-١٢٢، والفصل الثالث: ١٢٣-١٦٠.
٣. ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٧.
٤. ينظر: في سبيل المثال: باب (ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة) الكتاب: ١١٠/٤، و(ما يسكن استخفاً وهو في الأصل متحرك): ١١٣/٤، و(ما تُمال فيه الألفات): ١١٧/٤-١٢٨، و (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف): ١٥٩/٤-١٦٥، و(الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل): ١٦٦/٤-٢٠١، و(الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي): ٢٠٢/٤، و(نظائر ما مضى من المعتل): ٣٣٠/٤-٣٦٥، و(التضعيف): ٤١٧/٤-٤٣٠.
٥. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسن: ١٦١.
٦. ينظر: اللغة معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٨٦.
٧. ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي: ٣٢.
٨. الفهرست، لابن النديم: ٦٦٠.
٩. عبد الله بن أبي إسحاق الزياتي الحضرمي (٢٩ - ١١٧هـ): نحوي، من الموالى، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش. فرع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به. وهو الذي يقول الفرزدق في هجائه: (ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا) وسبب الهجاء أن الزياتي لحنه في بعض شعره، فلما قال فيه هذا البيت، وعلم به الزياتي: قال: قولوا للفرزدق لحن في هذا البيت أيضاً، وكان عليك أن تقول: (مولى موال). ينظر: فهرست ابن النديم (٤٣٨هـ): ٧٤، والمحصول للرازي (٦٠٦هـ): ٤٠٢، والكمال في التاريخ لابن الأثير (٦٣٠هـ): ٥ / ٣٤١، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١هـ): ٦ / ٣٩٢، والأعلام، خير الدين الزركلي: ٧١ / ٤.
١٠. الموشح للمرزباني: ٢٢٧.
١١. المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
١٢. المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
١٣. الشعر والشعراء، لابن قتيبة: ١ / ٥٢٥.
١٤. الوساطة بين المتنبي وخصومه: ١٥، ١٦.
١٥. مقدمة ابن خلدون: ٥٦٢.
١٦. مقدمة ابن خلدون: ٥٥٤ - ٥٥٥.
١٧. المصدر نفسه: ٥٥٩.
١٨. لغتنا والحياة، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): ١٩٦ - ١٩٧.
١٩. نحو تعليم اللغة وظيفياً، د. داود عبده: ٥٢.
٢٠. ينظر: نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوارى: ١٦.

٢١. نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجوارى: ٦٠.
٢٢. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٣٩٧ / ١٨.
٢٣. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٤ / ١.
٢٤. الخصائص: ٥٠ - ٥١.
٢٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٨٦م: ٦٨.
٢٦. الاقتراح في علم أصول النحو: ٥٤.
٢٧. بنية العقل العربي، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت، ١٩٩٦م: ١٤١، وينظر: التعليل الصوتي عند العرب، د. عادل نذير بيري، ط١، بغداد ٢٠٠٩م: ٢٨.
٢٨. الخصائص: ١٦٤ - ١٦٥.
٢٩. نعني وقت كتابة البحث وهو العام (٢٠١٦م).
٣٠. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي: ٢٠٠.
٣١. الرد على النحاة: ٣١.
٣٢. الخصائص: ٣٤ / ١.
٣٣. الاقتراح: ٨٣، وينظر: البلغة في تأريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي: ٦٩ - ٧٠، والتعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث: ٣١ - ٣٢.
٣٤. كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون: ٢٧٤ / ٢.
٣٥. المصدر نفسه: ٢٧٥ / ٢.
٣٦. المصدر نفسه: ٢٧٥ - ٢٧٦.
٣٧. ينظر: التطور النحوي: ١١٥.
٣٨. ينظر: نحو القرآن: ٨٩ - ٩٠.
٣٩. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية: ٢٣٩.
٤٠. المصدر نفسه: ٢٣٢.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٨٠م .
- ٢- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٨٦م.
- ٣- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثامنة، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٣م .
- ٤- بنية العقل العربي، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٥، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٥- التعليل الصوتي عند العرب، د. عادل نذير بييري، ط ١، بغداد ٢٠٠٩م.
- ٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (من دون ذكر لتاريخ النشر).
- ٧- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٠م .
- ٨- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية: ٢٣٩.
- ٩- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، شرح وتخريج شعيب الأرناؤوط، تحقيق مأمون الصاغرجي، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ١٠- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب للطباعة والنشر في الموصل، جامعة الموصل ١٩٩٩م.
- ١١- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف (ج. م. ع) ١٩٨٢م.
- ١٢- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٤٨هـ.
- ١٣- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٥م.
- ١٤- الكامل في التاريخ، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ١٥- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، ط ٤، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٦- اللغة معناها ومبناها، تأليف الدكتور تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٧- لغتنا والحياة، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
- ١٨- المحصول، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثانية، دار الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ.
- ١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعته د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٩٩٨م.

- ٢٠- مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون، طبعة بيروت (من غير ذكر لتاريخ النشر).
- ٢١- من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزاوي، بغداد ١٩٨٨م.
- ٢٢- الموشح، المرزباني، ترجمة علي محمد البيجاوي، القاهرة ١٩٦٥م.
- ٢٣- النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٤- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.
- ٢٥- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧م.
- ٢٦- نحو تعليم اللغة وظيفيًا، د. داود عبده، ط١، مؤسسة دار العلوم، الكويت ١٩٧٩م.
- ٢٧- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ترجمة محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٣، (من دون ذكر لتاريخ النشر).
- ٢٨- وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، لبنان ، دار الثقافة .

